التقرير

منتدى قضاة الملكية الفكرية لعام 2019

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

الويبو ، جنيف
من 13 إلى 15 نوفمبر 2019

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

معلومات عن معهد الويبو القضائي

يتعاون معهد الويبو القضائي، الذي أنشأته المنظمة العالمية للملكية الفكرية)الويبو(في عام 2019، مع قطاعات الويبو المعنية الأخرى من أجل تقديم دعم فعال ومجد إلى الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء.

وللحصول على معلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية يمكن الاطلاع على موقع الويبو على العنوان التالي: www.wipo.int/about-ip/ar/judiciaries.

شكر وتقدير

من حسن طالع الويبو أن عملها كان موجهاً بالمشورة الكريمة التي قدمها الحقوقيون المميزون الذين شكّلوا مجلس القضاة الاستشاري للويبو للفترة 2018-2019، وفيما يلي أسماء هؤلاء الحقوقيين البالغ عددهم 15:

السيدة أنابيل بينيت، قاضية سابقة في محكمة أستراليا الفدرالية، سيدني، أستراليا (الرئيسة)
السيد محمد محمود الكمالي، المدير العام لمعهد التدريب والدراسات القضائية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ السيد كولين بيرس، قاضٍ بالمحكمة العليا في إنجلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة؛ السيد إدغاردو ماتيو إيتلين غواتسو، وزير محكمة الاستئناف مونتيفيديو، أوروغواي؛ السيد كلاوس جرابينسكي، قاضٍ بمحكمة العدل الفيدرالية، كارلسوه، ألمانيا؛ السيد لويس تي سي هارمس، نائب رئيس محكمة الاستئناف العليا في جنوب أفريقيا سابق اً، بلومفونتين، جنوب أفريقيا، وقاضي استئناف، محكمة الاستئناف، بوتسوانا؛ السيد كي ووجونج، قاضٍ بمحكمة سيول العليا، جمهورية كوريا؛ السيدة ماري فرانسواز ماريس، مستشارة فخرية بمحكمة النقض، باريس، فرنسا؛ السيدة ماريا روينا موديستو سان بيدرو، قاضية معاونة في محكمة الاستئناف الضريبي، كويزون سيتي، الفلبين؛ السيد ماكس لامبرت انديما إيلونغوي، رئيس المحكمة الابتدائية، ياوندي إيكونو، الكاميرون؛ السيدة كيثلين م. أومالي، قاضية دائرة، محكمة الاستئناف الاتحادية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ السيد مانموهان سينغ، رئيس مجلس استئناف الملكية الفكرية سابقاً، نيودلهي؛ قاضٍ سابق بالمحكمة العليا في دلهي، الهند؛ السيد شيميزو ميساو، رئيس القضاة سابقاً، المحكمة العليا للملكية الفكرية، طوكيو، اليابان؛ السيدة تاو كايوان، قاضية، نائبة رئيس محكمة الشعب العليا، بيجين، الصين؛ السيدة فيسنا تودوروفيتش، قاضية بمحكمة الاستئناف التجارية، بلغراد، صربيا

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2019
تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

يسعى منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية إلى أن يكون منبراً للقضاة من جميع أنحاء العالم يتبادلون فيه خبراتهم بشأن تحديات الملكية الفكرية الأكثر إلحاحاً، التي يطرحها تسارع الابتكار وتزايد الاستخدام عبر الوطني للملكية الفكرية .

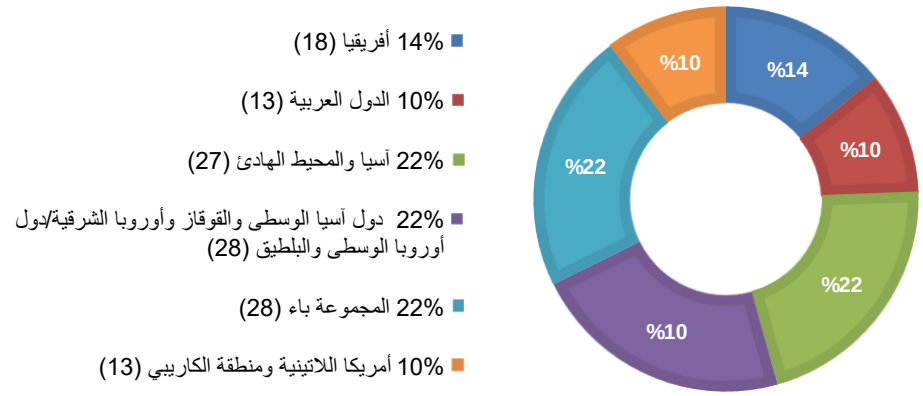

التمثيل الجغرافي للمشاركين في المنتدى

وإن المنتدى في عام 2019 جمع 127 قاضياً من 74 ولاية قضائية وطنية وإقليمية في المقر الرئيسي للويبو في جنيف من 13 إلى 15 نوفمبر 2019.

وشارك أربعة وثلاثون قاضياً من 27 بلداً وولايتين قضائيتين إقليميتين كموجهين للنقاش أو كأعضاء في لجنة النقاش.

وقد صُمم هيكل الجلسات من أجل تعظيم التفاعل الجوهري بين التصورات الممثلة في كل مجموعة وتعزيز الحوار بين جميع المشاركين، سواء خلال مناقشات الجلسة العامة أو في المحادثات المتواصلة على هامش البرنامج الرئيسي. وأتاح كذلك عدد من الأنشطة غير الرسمية فرصاً أخرى لتوسيع شبكة التواصل والتبادل، بما في ذلك وجبة عشاء اجتماعية وجولات برفقة مرشدين في قصر الأمم، مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وفي المنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

وبغية تشجيع النقاش الحر، جرى تطبيق "قاعدة دار تشاتام". وبناءً على ذلك، ليس من الواجب عند التكلم في النقاش الكشف عن هوية المتحدثين والمشاركين وانتمائهم. وتكلم المتحدثون بصفتهم الشخصية وأعربوا عن آرائهم ووجهات نظرهم التي لم تكن بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

وعُقد المنتدى بلغات ست (الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية)، فضلاً عن الترجمة الفورية.

ويمكن الاطلاع على البرنامج والمواد الأخرى في الصفحة الإلكترونية للمنتدى في العنوان التالي:
https://www.wipo.int/meetings/ar/2019/judgesforum2019.html.

وسيُعقد *منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية* لعام 2020 في المقر الرئيسي للويبو في جنيف من 18 إلى 20 نوفمبر 2020.

.

Colin BIRSS
Justice, High Court of England and Wales, London, United Kingdom
2019 WIPO Intellectual Property Judges Forum
WIPO
Intellectual Property Judges Forum
November 13–15, 2019
Maria Rowena MODESTO-SAN PEDRO
Max Lambert NDÉMA ELONGUÉ
Goda AMBRASAITĖ-BALYNIENĖ
WIPO, Geneva
November 13–15, 2019

تقرير موجز

كلمة الترحيب

افتتح السيد فرنس بونتكوي، المستشار القانوني للويبو، منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2019 وقال إن الويبو تتشرف بالترحيب بالقضاة المشاركين، بما في ذلك عدد من القضاة شاركوا من قبل في المنتدى الافتتاحي في عام 2018.

وذكّر السيد بونتكوي بأهداف المنتدى الرامية إلى تسهيل الحوار القضائي عبر الحدود الوطنية، وأعرب عن أمل الويبو، بوصفها المنتدى العالمي للملكية الفكرية، بأن تتحلى بالقدرة على تأدية دور هادف في دعم القضاة حول العالم. ودُعي جميع المشاركين إلى المساهمة في النقاش.

واستعرض السيد بونتكوي التطورات الرئيسية في عمل المنظمة مع الهيئات القضائية في العام المنصرم والاستجابة الإيجابية المشجعة التي وردت بالفعل من القضاة المشاركين بشأن ما يتيحه الحوار القضائي عبر الحدود الوطنية من إنشاء لقنوات التواصل وإتاحة لفرص التعلم وتبادل الأفكار. وأكّد من جديد التزام الويبو المستمر بتلبية هذا الطلب.

وعلى وجه الخصوص، سلّط السيد بونتكوي الضوء على مبادرتين أنجزتا خلال العام الماضي، وأولهما توسيع قاعدة البيانات ويبو لكس (WIPO LEX) كي تتضمن القرارات القضائية بشأن الملكية الفكرية، وقد أطلقت قاعدة البيانات هذه بشكل تجريبي وستتاح للجمهور في عام 2020. أما المبادرة الثانية فهي إطلاق سلسلة جديدة، وهي سلسلة "مجموعة الويبو للأحكام الرائدة بشأن الملكية الفكرية"، وأصدر المجلد الأول من هذه السلسلة بالتعاون مع المحكمة الشعبية العليا في الصين.

وشكر السيد بونتكوي المتحدثين في المنتدى على مشاركة خبرتهم بسخاء، وأكّد أن الويبو تقدر التوجيه الذي قدمه مجلس القضاة الاستشاري للويبو فيما يخص عمل المنظمة مع الهيئات القضائية.

خطاب خاص من المدير العام

أعرب السيد فرانسس غري، المدير العام للويبو، عن امتنان المنظمة لأعضاء الهيئات القضائية الحاضرين على الدعم الفعال الذي قدموه لبرامج عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية.

وذكر المدير العام أن هناك عاملين في الاقتصاد العالمي المعاصر قد استحدثا معاً اتجاهات جديدة في مجال الملكية الفكرية. والاتجاه الأول الواضح هو الدور المركزي المتزايد الذي تشغله التكنولوجيا والإبداع في الاستراتيجيات الاقتصادية في جميع البلدان، وخاصة في الاقتصادات العالمية الكبرى. وقال إن هذا العامل يبرز بدور الدور الذي تؤديه الملكية الفكرية، نظراً إلى أن الملكية الفكرية هي الوسيلة لضمان أو حماية الميزة التنافسية الناتجة عن الاستثمارات الكبيرة في البحوث والتنمية فيما يخص التكنولوجيا والإبداع. ويرى المدير العام أن شعبية الملكية الفكرية تطرح عدداً من التحديات بالنسبة إلى إدارة الملكية الفكرية، وذلك من حيث العدد والسرعة واللغة. ولتوضيح ذلك، ذكّر المدير العام بأن الأرقام الأحدث لدى المنظمة فيما يخص نشاط إيداعات الملكية الفكرية على المستوى العالمي تظهر عدداً من الإيداعات يفوق القدرة البشرية على الإدارة، إذ أُودع في عام 2018 على المستوى العالمي ما يقارب 3.3 مليون طلب براءة و14.3 مليون طلب علامة تجارية و1.3 مليون طلب تصميم[1]. وأشار المدير العام إلى أن طلبات الذكاء الاصطناعي تظهر بازدياد استجابة لهذه التحديات. وعلى سبيل المثال، تتيح تكنولوجيا الويبو الجديدة المدعومة بالذكاء الاصطناعي للبحث عن الصور، التي أطلقت في عام 2019، أن يرصد أصحاب العلامات ملايين طلبات العلامات التجارية في شتى أنحاء العالم ويطّلعوا على التقنيات السابقة على نحو أسرع وأدق.

وقال إن هذه التطورات قد يكون لها آثار على عمل الهيئات القضائية. وعلى سبيل المثال، قد يُطلب من القضاة في المستقبل أن يستعرضوا عدداً أكبر من الإجراءات التي تشمل استخدام الآلات – سواء أكانت الآلات هي من قامت بالإجراءات على نحو مستقل أو كان الإجراء متخذاً من البشر بمشاركة أكبر من الآلات أو طلبات الذكاء الاصطناعي. ويمكن أيضاً أن يحصل القضاة على المساعدة في عملية الفصل في القضايا عن طريق استخدام طلبات الذكاء الاصطناعي بقدر أكبر في المستقبل.

وأشار المدير العام أيضاً إلى أن سرعة التطور التكنولوجي تضغط على إدارة الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، يبحث مالكو الملكية الفكرية الذين يتم الحصول على منتجاتهم أو خدماتهم بواسطة منصات إلكترونية تجارية كبيرة عن أنواع لإنفاذ الملكية الفكرية يمكن التحقق منها بسرعة، نظراً إلى أن الوسائل الرئيسية لديهم للحماية ضد التقليد هي إجراء الإخطار والحذف. وفي هذا

[1] تقرير المؤشرات العالمية للملكية الفكرية لعام 2019، المتاح في العنوان التالي: https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4464.

السياق، قد يلاحظ القضاة في المستقبل ظهور أنواع جديدة من الأدوات والأدلة أمامهم. وأبلغ المدير العام عن إطلاق قريب لخدمة الويبو الجديدة للختم الزمني الرقمي بوصفها وسيلة لتوفير أدلة رقمية على وجود البيانات في وقت ما.

وفيما يخص السياسة العامة، أشار المدير العام إلى أن سرعة الثورة الرقمية تشكل تحديات لجميع الجهات الفاعلة المعنية بوضع سياسة الملكية الفكرية وصياغتها، بما في ذلك البرلمانات والهيئات القضائية. وقال إن نظام الملكية الفكرية، الناتج بشكل رئيسي عن الثورة الصناعية، يخضع لتحول كبير يثير أسئلة عديدة لا بد من حلها تدريجياً. وأبلغ أن دراسات الويبو قد خلصت إلى أنه قد أُودع منذ ستينات القرن الماضي ما يقارب 340,000 طلب ملكية فكرية تتعلق بالذكاء الاصطناعي، فضلاً عن أن 50 في المائة من هذه الطلبات قد أودعت في الأعوام الخمسة الماضية. وقال إن هذا التسارع الصارخ الذي تدفعه خصوصاً، وليس حصراً، الآلات والتعلم العميق يظهر استخدام نظام الملكية الفكرية القائم من أجل الذكاء الاصطناعي على أساس واسع الانتشار. وأشار المدير العام إلى التضافر المتنامي للاتجاهات السياساتية المهمة، بما في ذلك الأمان وسلامة البيانات والتنافس والأخلاقيات والسرية والخصوصية والحقوق الشخصية، التي تضيف طبقات جديدة إلى نظام الملكية الفكرية.

وفيما يخص موضوع النواحي السياسية للملكية الفكرية، أشار المدير العام إلى أن عام 2019 صادف الاحتفال بمرور 100 عام على تعددية الأطراف في جنيف. وقال إن المئوية صادفت وقتاً ينطوي على تحد كبير بالنسبة إلى نظام تعدد الأطراف الذي يواجه عقبات جديدة. واعتبر المدير العام أن التحدي الأكبر يكمن في العلاقة بين التكنولوجيا والسياسة العامة والنواحي السياسية. وبينما كان التعاون متعدد الأطراف في مجال الملكية الفكرية يتصف بطابع تقني على مر التاريخ، فإن الملكية الفكرية في الوقت الحالي تقع في محور توترات الأنشطة السياسية والتجارية. وإضافة إلى ذلك، ورغم أن الملكية الفكرية كانت تعمل على مر التاريخ كمنصات للانفتاح (على سبيل المثال، تعزز معاهدات الويبو التفاعل بين البلدان)، تتضح الآن علامات مهمة للانغلاق والحمائية في مجالي التكنولوجيا والملكية الفكرية، وهذا ما أنشأ نُهجاً مختلفة بين الولايات القضائية.

وقال المدير العام إن هذه التطورات قد تؤثر على الهيئات القضائية. وأفاد بأن هناك ثلاثة آثار رئيسية على الهيئات القضائية. وأولها، أن الأدوات التي تتعلق بالإدارة القضائية للملكية الفكرية ستتغير، سواء من حيث الدعاوى المعروضة على الجهاز القضائي أو من حيث الأدوات المتوفرة لديه. والأثر الثاني هو أن المحاكم ستواجه تحديات سياساتية جديدة لا يمكن أن يعالجها صانعو السياسات على نحو سريع بما فيه الكفاية قبل إدراك الأثر. وأما الأثر الثالث فهو أن زيادة تسييس الملكية الفكرية تؤكد الأهمية التي تكتسيها استقلالية الهيئات القضائية. وبالنسبة إلى المدير العام، تبرز هذه الملاحظات الدور الحيوي الذي تؤديه الهيئات القضائية في الفصل في منازعات الملكية الفكرية وفقاً لسيادة القانون.

الجلسة 1: القضايا الناشئة في مجال حق المؤلف

بدأت الجلسة بالاعتراف بالأهمية الاقتصادية والثقافية الكبيرة لحق المؤلف، وجسامة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا بشكل عام، والإنترنت بشكل خاص، على حق المؤلف. وتتطلب الاستجابة لهذه التحديات إيجاد توازن بين حقوق أصحاب حق المؤلف والحقوق الأخرى، مثل حق حرية التعبير أو النفاذ على المعلومات، بما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت بحد ذاته. ويطلب من القضاة في كثير من الأحيان إيجاد هذا التوازن.

وفي سياق البث الإذاعي على الإنترنت، على سبيل المثال، طرح ظهور الخدمات الرقمية أسئلة جديدة بالنسبة إلى حق المؤلف. وحتى في الولايات القضائية التي حُدد فيها نطاق التزام محطات الراديو بدفع إتاوات حق المؤلف فيما يتعلق بالأراضي التي يبثون فيها، فإن ظهور المنصات الإلكترونية الجامعة لمحطات الراديو التي تسمح للمستخدمين الاستماع إلى محطات الراديو من أي مكان في العالم قد أثار تعقيدات لها آثار كبيرة بالنسبة إلى دفع إتاوات حق المؤلف. ولم تُحسم هذه الأسئلة بشكل واضح، وستطلب الإجابة عليها إيجاد توازن بين حقوق أصحاب حق المؤلف فيما يتعلق بالموسيقى التي تُبث وحق حرية التعبير والمعلومات.

وفيما يخص موضوع أنظمة المشاركة بين الأقران، تفحصت الجلسة النُهج الأخيرة التي اتخذتها بعض المحاكم في تطبيق مفاهيم "الاستنساخ والإتاحة والنقل إلى الجمهور" على عمل منصات مشاركة الملفات، بما في ذلك عندما يُنقل المحتوى عن طريق وسطاء، أو يتضمن جزءاً فقط من مصنف محمي بحق المؤلف. وشُرحت الطريقة التي حللت بها المحاكم مسؤولية مشغلي منصات المشاركة بين الأقران (من قبيل منصة The Pirate Bay على سبيل المثال)، وذلك بالإشارة إلى أن عمل هذه المنصات يتيح المجال لفعل التعدي أو يساهم فيه.

ووسع النقاش هذا الفحص ليشمل المنصات التي تمكّن مشاركة المحتوى الذي يستحدثه المستخدم مع جمهور واسع (التي قد تتضمن مصنفات محمية بحق المؤلف)، مثل خدمات وسائل التواصل الاجتماعي. وبعد إلقاء نظرة عامة على طريقة تطبيق بعض المحاكم لمفاهيم الاستنساخ والإتاحة والنقل إلى الجمهور على الفعل الإلكتروني الذي يتضمن محتوى استحدثه المستخدم، انتقل النقاش إلى المسؤولية المحتملة للمنصات التي تمكّن مشاركة المحتوى الذي يستحدثه المستخدم بالنسبة إلى أي استخدام متعدي على المصنفات المحمية بحق المؤلف. وجرى وصف بعض الاعتبارات التي تراعيها بعض المحاكم، من قبيل الدور التشغيلي للمنصة في إتاحة النفاذ إلى المحتوى المتعدي، بما في ذلك المنافع التجارية (على سبيل المثال، أُشير إلى أن الأحكام القضائية السابقة في بعض المحاكم قد سعت إلى التمييز بين "الاستضافة الفعلية" و"الاستضافة غير الفعلية")، وإذا كانت المنصة على دراية بالفعل المتعدي الذي يقوم به المستخدم، والطريقة التي يمكن بها التحقق من ذلك، والأحكام الخاصة بأنظمة الإخطار والحذف.
وجرى أيضاً تناول المسألة المتعلقة بمسؤولية المنصات الإلكترونية في سياق الارتباط التشعبي، أي في السيناريو الذي لا يستضيف فيه الموقع الإلكتروني بذاته محتوى متعد ولكنه يتيح روابط توجه المستخدمين إلى مواقع إلكترونية أخرى يمكن فيها النفاذ إلى محتوى متعد. وذكر المتحدثون عوامل المعرفة والتدابير الوقائية وإجراءات الإزالة والمنفعة التجارية المنبثقة عن تسهيل هذا النفاذ، بما في عن طريق إيرادات الإعلان، بوصفها عوامل ذات اعتبارات وجيهة في تحديد مسؤولية المنصة. وأُشير إلى أنه يُطلب من المحاكم في كثير من الأحيان موازنة حماية حق المؤلف مع حرية التعبير، وكذلك حق النفاذ إلى المحتوى الثقافي في بعض السياقات.

وأُثيرت أيضاً بعض الصعوبات التي يمكن أن يواجهها القضاة عند الفصل في منازعات الملكية الفكرية في سياق الاستخدامات المتعددة لبرمجيات الحاسوب. وشُدد في النقاش على أن حماية برمجيات الحاسوب تمثل في العديد من البلدان تحدياً ملحاً، وتتطلب إعداد نُهج قضائية مخصصة. ويتعلق أحد التحديات العملية بتحديد قدر الأضرار المتكبدة عند غياب منهجية ملائمة أو خبرة وتجربة سابقتين في هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى، جرى مشاركة مثال على منازعة تتناول الحقوق المعنوية في سياق التعدي الإلكتروني. وعرض النقاش الاعتبارات التي تراعيها المحكمة في تحديد ما إذا كان نشر مصنف ما دون الحصول على إذن كجزء من مواد الترويج الإلكتروني

نقاط النقاش

- تعريف الأفعال المتعدية على حق المؤلف في البيئات التكنولوجية الجديدة
- التعدي على حق المؤلف من قبل مستخدمي المنصات الإلكترونية ومسؤولية الوسيط
- حق المؤلف وحرية التعبير
- الحقوق المعنوية

الأحكام القضائية المرجعية

- الحكم رقم 26 الصادر شفوياً عن محكمة الجنايات والجنح في العاصمة الاتحادية بوينس آيرس بالأرجنتين [2018]: *"قضية شركة Taringa"*، القضية رقم CCC 16029/2009/TO1/1
- المحكمة العليا في إنجلترا وويلز (دائرة القضايا المالية) [2019]: شركة *Warner Music UK Ltd* ضدّ شركة *TuneIn Inc* [2019] EWHC 2923 (Ch)
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي [2017]: قضية جمعية *Stichting Brein* ضدّ شركة *Ziggo* وشركة *XS4ALL* لخدمات الإنترنت، القضية رقم C-610/15
- محكمة الاستئناف في باريس، فرنسا [2016]: قضية جمعية *Association des producteurs de cinéma* والاتحاد *Fédération nationale des distributeurs de films* ونقابة *Syndicat de l'édition vidéo numérique* وشركائها ضد شركة *SA Orange* وشركائها (*"Allostreaming"*)، القضية رقم 14/01359
- المحكمة العليا للاستئناف في إيطاليا [2019]: قضية شركة *Reti Televisive Italiane* ضدّ شركة *Yahoo Italia*، القضية رقم 2019/7708
- محكمة العدل العليا في ترينيداد وتوباغو [2018]: قضية المغني شاين كاروث ضدّ مجلس نواب توباغو، القضية رقم CV2018-03461

مضراً بسمعة صاحب المصنف. وأُشير إلى أن استمرار توفر المواد المتعدية في بيئة الإنترنت قد يؤثر على الحساب الذي تجريه المحكمة لفترة التقادم القانونية التي تطبق على فعل تعد مزعوم.

وفيما يخص الإجراءات التي تأمر بها المحاكم، أُشير إلى أن النُهج القضائية للأمر بإزالة المحتوى قد تطورت من أجل مواكبة واقع التكنولوجيات المتغيرة والتعدي على الإنترنت. وعلى سبيل المثال، في سياق الطلب من المنصات الإلكترونية إزالة/توقيف النفاذ إلى مصنفات محمية بحق المؤلف، قد تكيّف المحاكم أوامرها كي يتمكن الوسيط من تحديد الحل التكنولوجي الأكثر فعالية من أجل تحقيق النتيجة المنشودة. وتبادل المتحدثون أمثلة عن طريقة تكييف الأوامر، بما في ذلك من أجل إيجاد توازن بين الحقوق المتنافسة، مثل ضمان أن الإجراءات تتناسب مع التعدي.

ومن بين السيناريوهات التي جرت مناقشتها، أثيرت نُهج مختلفة ترمي إلى تأسيس إثبات بدراية الوسيط على الإنترنت. وذكر المشاركون بعض التبعات لإلقاء عبء تحديد مشروعية المصنفات على صاحب الحق أو الوسيط على الإنترنت.

وفي الختام، اقتُرح بأن المحاكم ليست مضطرة إلى تحديد حل واحد لجميع الحالات، بل يمكنها على العكس من ذلك أن تصيغ مستويات متعددة من التزامات الرصد بالنسبة إلى مختلف أنواع المحتويات. وباتخاذ هذه القرارات، ينبغي الحفاظ على تناسب الالتزامات المفروضة على المنصات. ويمكن أن يستعين القضاة بالأدوات التكنولوجية المستمرة في التحسن من أجل رصد المحتوى غير القانوني.

وفي النهاية، ذكر المتحدثون أن مجال حق المؤلف في البيئة الرقمية لا يزال مجالاً خصباً من أجل إجراء تحقيقات وتوفير استجابات تتحلى بالشجاعة والإبداع.

الجلسة 2: القضايا الناشئة في مجال العلامات التجارية – العلامات التجارية المؤهلة للتسجيل

بدأت الجلسة بالاعتراف بأنه رغم الشرط الذي لا نزاع عليه القاضي بأن تكون إشارة ما مميزة من أجل منحها حماية العلامة التجارية، فإن تقييم تلك السمة التمييزية متروك للاعتبار الفردي، مما يجعل التدخل القضائي ضرورياً وبالغ الأهمية في كثير من الأحيان. واستشهاداً بادئ الأمر بالمادة 15 من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تبادل المتحدثون آخر تجاربهم فيما يخص الفصل في منازعات العلامات التجارية في إطار المسائل التي تتناول تحديد ما يشكل إشارة ما، والظروف التي تعتبر في ظلها الإشارة إشارة مميزة، وحدود قابلية تسجيل العلامات.

نقاط النقاش

- الموضوع المؤهل للحماية والسمة التمييزية: مثال عن علامات اللون
- العلامات التجارية المخالفة للنظام العام أو الأخلاق

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي [2018]: قضية *La Mafia SE SIENTA A LA MESA*، القضية رقم T-1/17 EU:T:2018:146 General Court of
- المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي [2018]: *Fack Ju Göhte*، القضية رقم T-69/17
- المحكمة العليا في ليتوانيا [2015]: قضية منظمة *Humana People to People Baltic* ضدّ مكتب الدولة للبراءات، القضية رقم K-3-240-469/20153

وفي المقام الأول، تناولت الجلسة شرط التميز باستخدام منظور علامات اللون. وكأساس للنقاش، استخدمت قضية حدثت في ولاية قضائية تشكل فيها علامات اللون أو علامات مزيج الألوان موضوعاً مؤهلاً للتسجيل. ولكن تقييم هذه العلامات على أساس شروط تسجيل أخرى قد أثار عدداً من الأسئلة التي تتعلق بتفسير تطبيق هذه الشروط على علامات اللون. وعلى سبيل المثال، هل يمكن أن تنقل الألوان بحد ذاتها معلومات محددة عن أصل المنتج أو الخدمة، وأن تكون بالتالي قادرة على تمييز البضائع والخدمات؟ وخلال النقاش الذي جرى بين المشاركين، كُشف عن نهج وطنية مختلفة من أجل تقييم السمة التمييزية لعلامات اللون. وعلى سبيل المثال، أُبلغ أن بعض المحاكم قد قضت بعدم إمكانية اعتبار اللون أو مزيج الألوان على أنهما مميزين بطبيعتهما، بغض النظر عن الظروف الاستثنائية. واعتبر آخرون أن علامة اللون ليست متميزة بذاتها، ولا بد من إثبات أنها جزءاً لا يتجزأ من العلامة التجارية ككل، كجزء من رسم أو تصميم مثلاً. وكخيار بديل، يمكن وضع معايير من أجل اعتبار علامات اللون على أنها مميزة ومؤهلة للتسجيل. وعندما لا تُمنح علامة اللون أو مزيج الألوان الحماية إلّا إذا حازت على السمة التمييزية، فهل ينبغي أن يطلب توفير دليل على ذلك؟

وجرى مشاركة أمثلة على التحديدات الوقائعية الصعبة التي يواجهها القضاة، مثل تحديد السوق الخاصة المتعلقة بعلامة اللون، وتقييم الدليل على اعتراف المستهلك في ضوء المفاهيم غير الموضوعية للألوان وظلالها، التي لا تتوافق بالضرورة مع التعريفات التقنية، وتقييم القيمة المميزة للون أو مزيج الألوان غير المستخدم لوحده بل بإضافة كلمات أو عناصر تصويرية كجزء من العلامة ككل. وذُكرت بعض الاعتبارات الأخرى التي تراعيها المحاكم فيما يخص الألوان، مثل تقييم ما إذا كانت علامات مزيج الألوان موصوفة بدقة كافية، حتى في غياب شروط التمثيل البياني، وكذلك الاهتمام العام بمنع نضوب الألوان.

وتوسيعاً للنقاش بشأن السمة التمييزية، ذكر المشاركون أمثلة حديثة أخرى عن قرارات صادرة داخل ولاياتهم القضائية تشرح هذا الشرط. وعلى سبيل المثال، نظرت المحاكم في صفة التميز في قضايا العلامات التي تشير فقط إلى جودة معيارية معينة أو إلى

مصطلحات طبية شائعة. والموضوع البارز في شتى القضايا هو الطريقة التي يفهم منها السوق المعنية. وأُشير إلى أن الجماهير المختلفة على الصعيد الديمغرافي ضمن الولاية القضائية ذاتها قد يكون لديهم مفاهيم مختلفة بشكل صارخ فيما يخص السمة التمييزية لعلامة ما، على سبيل المثال، في حال كانت سلعة أو خدمة ما موجهة أساساً إلى الجمهور النسائي.

وانتقلت الجلسة بعد ذلك إلى حدود قابلية التسجيل، وناقشت الظروف التي يمكن بها استثناء علامة ما من الحماية على أساس أنها مخالفة للنظام العام أو الأخلاق. وأظهرت قضيتان حديثتان بعض العناصر التي تراعيها المحاكم في تقييم هذا المبرر المطلق للرفض. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشير إشارة ما إلى أنشطة يعتبر أنها تشكل مخاطر جسيمة على القيم الأساسية وحقوق الإنسان، وبهذا، فإنها تقلل من شأن الآثار السلبية لهذه الأنشطة. وجرى مشاركة الاختلافات التي يمكن استخلاصها بين المقصد من الإشارة والمفهوم الكامن فيها من وجهة نظر الجمهور المعني. وأُبلغ عن أن هذه التحديدات هي موضوع جدل متنام في بعض الولايات القضائية. وتضع بعض المحاكم حالياً إرشادات إضافية بشأن تحديد السياق الاجتماعي الخاص الذي ينبغي فيه تحديد معنى الإشارة، وبشأن الدليل الوقائعي المطلوب من أجل دعم نتيجة تفيد بأن إشارة من الإشارات تخالف المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها في مجتمع ما في وقت ما. وعلى سبيل المثال، هل يغير إدخال الإشارة، التي يُزعم أنها مسيئة، إلى ثقافة شعبية فهم الجمهور لهذه الإشارة؟

وأُشير إلى أن حرية التعبير منصوص عليها بشكل واضح في قانون العلامات التجارية، وأنه يتعين تطبيقها عند النظر في حجج الأخلاق العامة كسبب لرفض تسجيل العلامة التجارية.

الجلسة 3: القضايا الناشئة في مجال العلامات التجارية – العلامات المشهورة والإضعاف

بالاستناد إلى النقاش الذي جرى في الجلسة 2، بدأت هذه المجموعة بالتذكير بالمهام الأساسية للعلامات التجارية، ألا وهي تمييز مصدر المنتجات والخدمات وحماية مصالح الجمهور من اللبس أو التضليل عن طريق استخدام إشارات مشابهة. وأُشير إلى إن احتمال اللبس بين العلامات التجارية المتنافسة هو بالتالي اختبار تأكيد أساسي من أجل تقييم التعدي في قانون العلامات التجارية.

وجرى توضيح العناصر الأساسية التي غالباً ما تراعيها المحاكم عند تقييم احتمال اللبس، مثل العلاقة بين أنواع البضائع أو الخدمات التي تستخدم من أجلها العلامات؛ وأوجه التشابه والاختلاف بين العلامات ذاتها، بما في ذلك التصميم النظري الكامل والتفاصيل المحددة التي تخص المظهر وأوجه التشابه اللغوي واللفظ والمعنى والانطباع التجاري؛ وتحديد خصائص جماهير المستهلكين المعنيين وما يتعلق بذلك من خطر تعرضهم للتضليل. وتوسع النقاش أيضاً ليشمل العلامات المترابطة في أذهان المستهلكين، وذلك بغية إحداث انطباع محتمل مفاده أن الخدمات التي يقدمها موردان مختلفان يمكن الاستعاضة بإحداها عن الأخرى، مما يُحدث بالتالي لبساً بشأن مصدر الخدمة. وبغية تناول مهمة تقييم هذه العلاقات في السياق التكنولوجي للتجارة الإلكترونية، تعتبر بعض المحاكم أنه من الضروري تكييف التفسيرات الحالية لقانون العلامات التجارية.

ولم تقتصر الجلسة على الاحتمال البسيط لاختبار اللبس، بل استكشفت سياقين أكثر تحديداً، وهما تعزيز حماية العلامات المعروفة وتقييم المحاكاة الساخرة بوصفها وسيلة دفاع ضد التعدي على العلامة التجارية، بما في ذلك التعدي على العلامات المعروفة.

نقاط النقاش

- احتمال اللبس
- الإضعاف ودفاعاته

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة الشعب العليا في بيجين بالصين [2012]: قضية شركة *Baidu Online Network Technology* (بيجين) ضدّ لجنة استعراض العلامات التجارية والفصل فيها، القضية رقم GXZ No. 1081
- المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان [2013]: قضية *Hokkaido Design Kabushiki Kaisha* ضدّ *Puma SE*، القضية رقم 2012 (Gyo-Ke) 10454؛ وقضية *Puma AG Rudolf Dassler Spor* ضدّ المكتب الياباني للبراءات، القضية رقم 2008 (Gyo-Ke) 10311
- المحكمة الدستورية لجنوب افريقيا [2005]: قضية *Laugh It Off Promotions CC* ضدّ *South African Breweries International (Finance) BV t/a Sabmark International* [2005] ZACC 7
- محكمة استئناف أبو ظبي الاتحادية، الإمارات العربية المتحدة [2019]: قضية شركة *Motor Experts* ضدّ موقع *Sell Any Car* ووزارة الاقتصاد، القضيتان رقم 224 و2019/229.

وفيما يتعلق بموضوع العلامات المعروفة، تناول النقاش عتبة الاعتراف بهذه العلامات والحماية الإضافية الممنوحة لها في إطار مبدأ الإضعاف، مع الإشارة إلى أن ذلك يتخطى الاحتمال العادي لتحليل اللبس بشأن العلامات. واعتُرف بأن هذا المجال من قانون العلامات التجارية قد يخضع لتفسيرات متباينة بين البلدان. ففي المقام الأول، يختلف المعيار القانوني لتحديد العلامات المعروفة، إذ تضع بعض الولايات القضائية سمات تمييزية إضافية بين العلامات المعروفة والعلامات المشهورة. وأُشير إلى أن تحديد معرفة المستهلكين لعلامة معينة يمثل مسألة تتعلق بحقيقة يتعين إثباتها وفقاً للنظام القانوني في كل بلد؛ وتفيد تجربة القضاة في سياقات عدة بأن الدراسات الاستقصائية الموجهة إلى المستهلك تستخدم كدليل على مستوى الاعتراف بالعلامة.

وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن معظم الولايات القضائية قد أدخلت حماية العلامات المعروفة، فإن عناصر هذه الحماية قد تتغير. وعلى سبيل المثال، تعترف بعض الولايات القضائية صراحة بالحماية من الإضعاف، وتعد الطمس والتشويه والاستفادة

المجانية على أنها أشكال من الإضعاف. وفي ولايات قضائية أخرى، يمكن منح الحماية بشكل فعال ضد أنماط السلوك التي تصل إلى الطمس أو التشويه أو الاستفادة المجانية، ولكن دون الاعتراف بشكل واضح بالمفهوم الشامل للإضعاف.

ونُوقشت أيضاً المبادئ التي يقوم عليها مستوى الحماية العالي الممنوح للعلامات المعروفة. وتناولت بعض التعليقات الصلة بين مبررات الحماية من الإضعاف، الي يمكن أن يُنظر إليها على أنها تحمي المصالح الفردية لصاحب العلامة التجارية، والمبرر التقليدي للمصلحة العامة المتعلق بحماية المستهلكين من اللَّبس. ونُوقشت أيضاً أسباب منح الحماية الإضافية للعلامات المعروفة بالفعل، ونتج عن هذا النقاش استنتاجات متباينة، ومنها التقييمات المختلفة للضرر الحاصل على العلامات المعروفة الناشئ عن سلوكيات من قبيل الاستفادة المجانية. ولُوحظ أنه في أحد البلدان يمكن أن يكون قانون العلامات التجارية بمثابة حل أكثر فعالية ضد هذا السلوك من قوانين المنافسة غير العادلة.

وشارك المتحدثون أمثلة لتوضيح الاعتبارات التي تُراعى عند تقييم إمكانية أن يعتبر استخدام علامة ما على بضائع أو خدمات لا تشابه العلامة المعروفة إضعافاً لسمعة العلامة المعروفة. وتشمل العوامل التي يرى بعض القضاة أنها ملائمة بالنسبة إلى هذا التحديد كون العلامة المعروفة قد تكبدت خسارة مالية فعلية أو أصابها ضرر فعلي يمس سمعتها جراء الاستخدام المزعوم للعلامة المتعدية. وفي بعض الأمثلة، خلصت المحاكم إلى أن هناك خطر يتمثل في إمكانية استنتاج الجمهور لصلة تجارية أو تشغيلية بالعلامة المعروفة حتى عندما تعمل هذه العلامة في صناعة لا تمت إلى صناعة العلامة الأخرى بصلة على الإطلاق. وبعض القضاة نظروا فيما إذا استُخدمت العلامة في مجرى التجارة، أم أنها لم تُستخدم لغرض تجاري.

وفيما يخص موضوع المحاكاة الساخرة، تناول النقاش الظروف التي يمكن فيها الاعتراف بالمحاكاة الساخرة بوصفها وسيلة دفاع ضد التعدي المزعوم على العلامة التجارية. وأُشير بادئ الأمر إلى أن المحاكاة الساخرة في قانون العلامات التجارية ليست محددة بدقة. ولكن المحاكاة الساخرة في ميدان العلامات التجارية تختلف عن المحاكاة الساخرة في ميادين الفن أو الأدب أو التعليق الاجتماعي – وتختلف أيضاً عن المحاكاة الساخرة في قانون حق المؤلف، وذلك على أساس أن قانون حق المؤلف وقانون العلامات التجارية لديهما أهداف مختلفة، ويمكن بالتالي أن يدرجا حرية التعبير بطرق مختلفة.

وفي غياب تعريف بهذا الشأن، جرى مشاركة بعض الخصائص التي تستخدمها المحاكم من أجل تصور المحاكاة الساخرة، بما في ذلك عناصر من قبيل التعليق السياسي أو النقد أو الفكاهة. ومن ضمن النُهج الأخيرة المتخذة لتقييم ادعاءات المحاكاة الساخرة، كان هناك اقتراح مفاده الاعتراف بالمحاكاة الساخرة بوصفها وسيلة دفاع في القضايا التي لا يمكن فيها إثبات أن استخدام العلامة التي يزعم أنها متعدية سينتج عنه لُبس لدى المستهلك بالنسبة إلى مصدر البضائع أو الخدمات، أو ضرر في تمييز إمكانية العلامة التجارية المحمية أو قيمتها. وكخيار بديل، قد يكون الاعتراف بالمحاكاة الساخرة مقتصراً على القضايا التي يكون فيها الاستخدام المتعدي المزعوم لعلامة ما يرمي بوضوح إلى إيصال رسائل أو قيم اجتماعية. وفي بعض البلدان، لا توجد أحكام قضائية سابقة بشأن المحاكاة الساخرة بوصفها وسيلة دفاع ضد ادعاءات التعدي على العلامات التجارية. وفي بلدان أخرى، لا يُعترف بالمحاكاة الساخرة أبداً بوصفها وسيلة دفاع في قانون العلامات التجارية.

ومواصلةً لموضوع الجلسات السابقة بشأن العلامات التجارية، أشار المتحدثون إلى أنه لا توجد صيغ بسيطة من أجل معالجة المحاكاة الساخرة؛ وعوضاً عن ذلك، لا بد من إرساء توازن بين مبادئ حرية التعبير والحماية الممنوحة للعلامة المعروفة.

الجلسة 4: عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية

وأتاحت الجلسة لمحة عامة عن عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية، الذي يهدف إلى العمل مع الهيئات القضائية الوطنية ودعمها نظراً إلى أنها تتناول التحديات سريعة التطور في مشهد الملكية الفكرية. وأُشير إلى أن معهد الويبو القضائي يوفر توجيهاً عاماً لعمل العمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية، إذ يتعاون مع القطاعات المعنية في الويبو في تنفيذ أنشطتها.

ويخدم عمل الويبو في هذا المجال ثلاثة أهداف، وهي تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية فيما بين القضاة، وتقوية القدرات البشرية والمؤسسية للهيئات القضائية فيما يخص التحكيم في مجال الملكية الفكرية والفصل في قضاياها، والمساهمة في البحوث والدراسات من أجل النهوض بالمعرفة الجماعية بشأن حالة الإدارة القضائية للملكية الفكرية. ويقوم بتوجيه هذا العمل مجلس القضاة الاستشاري للويبو الذي يمثل أعضاؤه البالغ عددهم 15 عضواً تغطية جغرافية وتقنية واسعة ويعملون بصفتهم الشخصية.

والعنصر الأساسي من عمل الويبو في مجال تبادل المعلومات هو منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية. والنقاش الذي دار في المنتدى الافتتاحي في عام 2018، الذي يرد موجزه في تقرير منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2018، لم يسلط الضوء فقط على أوجه التقارب في التحديات التي تُواجه في شتى الولايات القضائية، بل سلط الضوء أيضاً على أوجه الاختلاف والتنوع بين مختلف الأنظمة القانونية والقضائية من أجل فهمها والاعتراف بها.

ويشمل المجال الثاني من عمل الويبو مع الهيئات القضائية إتاحة فرص أكثر للقضاة الذي لديهم مستويات مختلفة من التجربة في مجال الفصل في قضايا الملكية الفكرية كي يطوروا خبراتهم ويعززوها. ويشمل هذا عدداً كبيراً من الأنشطة التي تنفذها مختلف قطاعات الويبو. وهناك عنصر جديد أدرجه معهد الويبو القضائي وهو دورة الويبو المتقدمة بشأن الفصل في قضايا الملكية الفكرية،

وتركز هذه الدورة على تبادل المعارف العملية والمستمدة من الواقع فيما بين قضاة الملكية الفكرية ذوي الخبرة، إذ توجد جلسات قائمة على النقاش والحوار في مجموعات صغيرة. وتقدم مبادرة أخرى للويبو حديثة نسبياً الدعم فيما يخص تأسيس برامج تعليم مستمر في مجال القضاء متخصصة بالملكية الفكرية. وبدأت هذه المبادرة كمشروع تعاون تجريبي مع مؤسسات التدريب القضائي الوطنية تحت رعاية لجنة الويبو المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعلى إثر الاستكمال الناجح للمشروع التجريبي على يد أكاديمية الويبو في عام 2018، تم في إطار عمل معهد الويبو القضائي تعميم هذا النموذج الجديد للتعاون في تأسيس برامج تعليم مستمر في مجال القضاء متخصصة بالملكية الفكرية.

وفي المجال الثالث المتعلق بتعزيز المعارف الجماعية، عُرض مكون جديد لقاعدة بيانات ويبو لكس، الذي يحمل اسم "الأحكام القضائية"، بوضعه الحالي كمشروع تجريبي. وقاعدة البيانات المجانية هذه، التي يُتوقع أن تتاح للعموم في صيف عام 2020، ستتيح النفاذ بسهولة إلى الأحكام القضائية الرئيسية في مجال الملكية الفكرية التي صدرت في شتى أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، أُطلقت سلسلة منشورات جديدة، وهي سلسلة "مجموعة الويبو للأحكام الرائدة بشأن الملكية الفكرية"، وكانت الصين المساهم الأول في هذه السلسلة. وعُرضت أيضاً النسختين الإنكليزية والفرنسية من منشور *أوجه التقاطع بين القانون الدولي الخاص وقانون الملكية الفكرية – دليل للقضاة*، وهو منشور مشترك بين الويبو ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

واختُتمت الجلسة بموجز للقيم التي توجه عمل الويبو مع الهيئات القضائية، بما في ذلك الاعتراف بتنوع الهياكل والنُهج القضائية على الصعيد الوطني، وتعزيز تبادل المعارف والآراء والمفاهيم بشأن القضايا الرئيسية المشتركة بغية الاعتراف، لا الاتباع بالضرورة، بالأنظمة والأحكام القضائية المتنامية التي تتبعها المحاكم الأخرى، والاحترام الكامل لمصالح وطلبات كل دولة مستفيدة من الدول الأعضاء، بما في ذلك التقاليد القانونية المختلفة والخصائص الاجتماعية والسياقات والأولويات الاقتصادية، واتباع التوجيه والإرشاد المقدمان من القضاة.

الجلسة 5: القضايا الناشئة في مجال البراءات

تناولت الجلسة، من منظور الأحكام القضائية السابقة على الصعيد الوطني، تحديين ناشئين كبيرين تواجههما المحاكم عند النظر في البراءات، وهما تقييم أهلية البراءات في بعض المجالات التقنية (على سبيل المثال، النماذج التجارية وواجهات المستخدم المصوّرة، ومنهجيات التشخيص)، وصعوبة التفاعل بين قانون البراءات وقانون المنافسة.

وفي المقام الأول، شارك المتحدثون قضايا حديثة أثارت تحديات بالنسبة إلى القضاة فيما يخص تقييم أهلية البراءات. ويشمل أحد الأمثلة ابتكاراً، يُدعى أنه نموذج تجاري، ويتكون من سلسلة من الخطوات ذات مستوى منخفض من المزايا التقنية. وكان السؤال المطروح عن مدى استيفاء النموذج لتعريف "الابتكار" بموجب التشريع كي يصبح مؤهلاً للحصول على حماية البراءة. وفي إطار استكشاف التحليل الذي اتبعته المحكمة للتوصل إلى هذه النتيجة، تناول النقاش قضايا من قبيل تحديد المشاكل التقنية التي يتصدى لها الابتكار، وتقييم الوسائل التقنية التي يستخدمها هذا الاختراع أو الحلول التقنية التي يتيحها. وفي السيناريو المطروح، تبين أن النموذج التجاري استخدم خطوات أو عناصر محددة كوسائل تقنية لحل مشكلة ما، وبالتالي كان النموذج ككل يدخل ضمن التعريف التشريعي للاختراعات القابلة للحماية بموجب براءة.

نقاط النقاش

- الموضوع المؤهل للحماية: هل البراءات محايدة تكنولوجياً؟ أمثلة على أجهزة القياس، وواجهات المستخدم المصوّرة، ومنهجيات التشخيص
- إيجاد توازن ملائم بين جودة البراءات والاستثمار في التكنولوجيا ودور المحاكم
- التفاعل مع قانون المنافسة: مثال عن تسويات التراضي مع المدعي

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان [2018]: القضية رقم 2017 10232 (Gyo Ke)
- المحكمة العليا لجمهورية كوريا [2014]: قضية *GSK* ضدّ *KFTC*، القضية رقم 2012Du24498
- المحكمة الاتحادية للبراءات في سويسرا [2019]: قضية *Hamilton Medical AG* ضدّ *imtmedical AG* (O2017_007)
- محكمة الاستئناف الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية [2017]: قضية *Athena Diagnostics Inc* ضدّ *Mayo Collaborative Services LLC*، 927 F3d 1333

وبرز التحدي المتعلق بتقييم قابلية البراءات في السياقات الجديدة في مثال ينطوي على واجهة المستخدم المصورة لجهاز ما، حيث كان العنصر الوحيد الذي يميز الجهاز عن التقنيات السابقة هو الشكل الخاص الذي تُعرض فيه المعلومات في هذه الواجهة المصورة. ولذلك طُرح سؤال عما إذا كان الشكل المحدد لعرض المعلومات يعتبر على نحو سليم بأنه "تقني" في إطار المعنى المذكور في التشريع المعني، وما إذا كان بالتالي قابلاً للحصول على حماية البراءة. وأثيرت في النقاش أسئلة متعددة، ومنها على سبيل المثال، عند تقييم خطوة مبتكرة، هل يمكن أني يعتبر عرض المعلومات بشكل مختلف حلاً تقنياً لمشكلة تقنية؟ وكيف يجب تعريف المشكلة التقنية؟ وما الدليل المطلوب لإظهار أن الابتكار المزعوم يحل تلك المشكلة؟ من ينبغي أن يتحمل عبء الإثبات فيما يتعلق بإظهار ما إذا كان الابتكار يحمل المشكلة أم لا؟

وؤضحت التعقيدات التي تكتنف تحديد أهلية البراءة، وعلى وجه الخصوص في الميادين ذات الطابع التقني المعقد مثل الكيمياء الحيوية والتكنولوجيا الطبية، وذلك عن طريق أمثلة توصلت فيها محاكم مختلفة تطبق القانون ذاته إلى تقييمات متباينة لقابلية البراءات فيما يتعلق بالأساليب الجديدة لتشخيص الحالات الطبية. وتنظر بعض المحاكم في هذه الادعاءات بوصفها ادعاءات مؤهلة

للحصول على حماية البراءات لأنها من منظور القوانين الطبيعية تعلّم نُهجاً جديدة للتشخيص أو العلاج أو استخدام ترتيب غير تقليدي للخطوات المعروفة. ولكن محاكم أخرى وجدت الادعاءات ذاتها غير مؤهلة للحصول على حماية البراءات في حال عدم توفير خطوة أو خطوتين جديدتين من بين خطوات التشخيص. وفي الحقيقة، يبدو أن هذه التقييمات تتصف بطابع شخصي، ولا سيما عندما تفتقر المحكمة إلى الخبرة التقنية الملائمة. وأفاد النقاش بأن هذه الحالة قد سببت حالة عدم استقرار تجاري وتتطلب المزيد من الوضوح التشريعي على ما يبدو.

وفي النهاية، تناول المتحدثون قضية السعي إلى إيجاد توازن بين حماية البراءات (وتحفيز الابتكار) والمنافسة العادلة. وأحد المجالات التي تناولت فيها المحاكم الوطنية هذه المسألة هو في تسويات "التراضي مع المدعي"، التي تنطوي على دفع مبلغ من صاحب البراءة إلى الطرف الذي يتحداها، أو في تسويات "الدفع مقابل التأخير"، التي تُدفع فيها المبالغ من أجل تأخير دخول الشركات الجنيسة إلى السوق. وكان المسألة الرئيسية البارزة هي صعوبة الموازنة بين حقوق أصحاب البراءات – التي تتضمن حق التسوية في منازعات البراءات – وقوانين المنافسة، ومدى عرقلة احتكار البراءات لطريق الدخول إلى الأسواق التنافسية. وأُشير إلى أن هذه الأسئلة ليس قانونية فقط، بل اقتصادية أيضاً، وأنها تظهر صعوبة التفاعل في بعض الأحيان بين قانون البراءات وقانون المنافسة.

الجلسة 6: استنفاد حقوق الملكية الفكرية والاستيراد الموازي

تناولت هذه الجلسة مسائل استنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

وبدأ النقاش بالإشارة إلى المادة 6 من اتفاق تريبس، التي لا تنص على نموذج لاستنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بل تتركه على العكس من ذلك إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية ليحددوا ما إذا يتعين تطبيق الاستنفاذ الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وأشار المتحدثون في الجلسة إلى ذلك بوصفه، من جهة أولى، انعكاساً لانعدام اتفاق الآراء بشأن مسألة استنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ومن جهة أخرى، بوصفه دعوة إلى الدول الأعضاء كي تضع مبادئ للاستنفاذ تخدم مصالحها الوطنية لكل منها.

ونظرت الجلسة في تنوع النُهج التي تراعيها الولايات القضائية الممثلة فيما يخص هذه المسألة، وسلطت الضوء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي التي تؤدي إلى اختلاف الاعتبارات السياساتية ذات التشعبات القانونية. وأُشير إلى القانون غير واضح في هذا المجال ويُطلب من المحاكم توفير المزيد من الوضوح.

واستُكشفت المبادئ التي تقوم عليها مختلف الأطر من أجل النظر في الاستنفاذ. وعلى سبيل المثال، يعد نموذج ما يعطي الأولوية لاستقلالية حقوق الملكية الفكرية أنه دعم للاستنفاذ على الصعيد الوطني أو الإقليمي، وهذا ما يتيح لأصحاب حقوق الملكية الفكرية ممارسة حقوقهم الاستئثارية لتقسيم الأسواق والسيطرة عليها في مختلف الولايات القضائية، ويتيح كذلك مراقبة جودة البضائع المحمية بالملكية الفكرية عن طريق ترتيبات التوزيع. ومن جهة أخرى، يمكن أن يعتبر نموذج التجارة الحرة على أنه اختيار للاستنفاذ الدولي، وذلك من أجل تعزيز توافر البضائع المحمية بالملكية الفكرية والمساعدة على الحيلولة دون نشوء الاحتكارات التجارية. وأُشير إلى أن أصحاب حقوق الملكية الفكرية يُعتبرون عموماً ممن يحبذون الاستنفاذ الوطني، بينما يُفترض عموماً أن مجموعات المستهلكين تفضل الاستنفاذ الدولي؛ بيد أن المشاركين حذّروا من أوجه التعميم هذه.

نقاط النقاش

- اتفاق تريبس، المادة 6 وتباين النهج المتبعة في الاستنفاد: عالمياً أو إقليمياً أو وطنياً. ما هي الأسس الموضوعية للسياسات؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر القيود التعاقدية على استنفاد حقوق الملكية الفكرية؟
- متطلبات إعادة التغليف لبضائع الاستيراد الموازي

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة أستراليا الفيدرالية [2019]: قضية *Calidad Pty Ltd* ضد *Seiko Epson Corporation* [2019] FCAFC 115
- المحكمة العليا لجمهورية بيلاروس [2013]: قضية *Twins Tech JSC*، روسيا ضدّ *Medicalfort LLC*، القضية رقم 12-20/01-2013
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2012]: *قضية Samsung Electronics Company Limited* ضدّ *Kapil Wadhwa*، القضية رقم CS (OS) No.1155/201
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2010]: قضية *John Wiley & Sons Inc* ضد *Prabhat Chander Kumar Jain*، القضية رقم CS (OS) No. 1960/2008
- المحكمة العليا للفلبين [2009]: قضية *Roma Drug* وروميو رودريغيز بصفته مالك شركة *Roma Drug* ضدّ المحكمة الابتدائية الإقليمية في مدينة جواجوا، مقاطعة بامبانجا، المدعي العام لمقاطعة بامبانجا، مكتب الأغذية والأدوية وشركة *Glaxo SmithKline*، القضية رقم 149907
- محكمة النقض في تركيا [2014]: قضية *Merinos* ضدّ *n11.com*، القضيتان رقم E6429/2014 و K12088/2014

ولتوضيح النُهج المختلفة التي تراعيها المحاكم فيما يتعلق باستنفاذ حقوق البراءات، وُصفت قضيتان تنطويان على بضائع متشابهة. وفي إحدى الولايات القضائية، اعتبرت المحكمة أن استنفاذ حقوق الملكية الفكرية ينشأ مع أول حالة بيع لمنتج ما، سواء أكان ذلك محلياً أو خارج البلاد، وأن مذهب الاستنفاذ يحول دون الوصول إلى نتيجة بخصوص التعدي على أساس الاستخدام الآخر للبضاعة بعد البيع، بغض النظر عن التعديلات التي يدخلها المشتري. ومن ناحية أخرى، اعتُبر أن صاحب البراءة يحتفظ بحق رفع دعوى ضد انتهاك العقد.

وفي ولاية قضائية أخرى، لم تأمر المحكمة بوجوب استنفاذ حقوق البراءة في سياق قضية عبر الحدود. وبناء على ذلك، إذا أوضح صاحب البراءة أنه يحتفظ بحقوق البراءة بعد حالة البيع الأولى، فإن المشتري يخضع لتلك الحقوق ولا يمكنه أن يستخدم المنتج إلّا وفقاً للحدود التي يسمح بها صاحب البراءة. وإذا لم يتخذ صاحب البراءة أي خطوة لإخطار المشتري بوجود أي حد من الحدود، فعندها سيعتبر غياب الإخطار موافقة ضمنية ممنوحة للمشتري ليستخدم المنتج وفقاً للرغبة والإمكانية، دون الخشية من القيود المفروضة على بيع المنتج أو استخدامه أو توزيعه. ولكن على خلاف ما خلصت إليه المحكمة في الولاية القضائية السابقة، خلصت المحكمة هنا إلى أن الموافقة الضمنية لا تطبق عندما تكون حالة البضاعة قد تغيرت أو تبدلت بعد وضعها في السوق.

وفي قضية لحق المؤلف تتعلق ببيع نسخ رخيصة السعر على الإنترنت لمنشورات المشتكي وتوصيلها إلى شتى أنحاء العالم، رُفض الاستنفاذ الدولي لأن المحكمة اعتمدت على شروط العقد التي لا تسمح إلّا ببيع الكتب للطلاب داخل بلدان محددة.

وناقش المتحدثون ما إذا ينبغي لمذهب الاستنفاذ أن يكون مكيّفاً مع البضائع المحمية بمختلف حقوق الملكية الفكرية، مع ملاحظة أن بعض الولايات القضائية طبقت الاستنفاذ الدولي على جميع حقوق الملكية الفكرية، بينما طبقت الولايات القضائية الأخرى الاستنفاذ الدولي على حق المؤلف دون أن تطبقه على البراءات. واستكشف المتحدثون أيضاً التباين في تطبيق مذهب الاستنفاذ، وذلك بناءً على فئة المنتج واحتياجات البلد ذات الصلة بهذا الشأن. وعلى سبيل المثال، قد تكون حجج السياسات العامة المؤيدة لاعتماد الاستنفاذ الوطني أكثر إقناعاً عند تأسيس سوق محلية، بينما في بعض الولايات الأخرى، يُطبق الاستنفاذ الدولي بسهولة أكبر على المنتجات الصيدلانية والأدوات الطبية عن طريق سياسات الاستيراد الموازي، وذلك حرصاً على الصحة العامة وزيادة النفاذ إلى الأدوية.

ونظر المتحدثون أيضاً في متطلبات إعادة التغليف التي تنشأ في قضايا الاستيراد الموازي، بما في ذلك مدى معارضة أو عدم معارضة صاحب حق الملكية الفكرية لإعادة تغليف المنتجات المحمية بالملكية الفكرية، وجرى تحديد بعض الولايات القضائية التي تعاني من فجوات تشريعية.

وفي النهاية، ناقشت الجلسة مبدأ الاستنفاذ الإقليمي، حسبما هو مطبق في بعض الاتحادات الاقتصادية أو الجمركية على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز التدفق الحر للبضائع. وفي هذه المناطق، تعد اعتبارات التنافسية الإقليمية والشواغل الاقتصادية المشتركة كدوافع لسياسة الاستنفاذ الإقليمي وتتطلب أيضاً تكييف قوانين الملكية الفكرية تبعاً لذلك.

وكرابط مشترك ناشئ عن النُهج المختلفة الخاصة باستنفاذ الملكية الفكرية، اختتم المشاركون بالإشارة إلى أن هذه القرارات السياساتية الوطنية يدفعها تحديد كل بلد لمجموعة المبادئ المناسبة التي تستجيب للظروف المحلية الخاصة، والموازنة بين المبادئ.

الجلسة 7: سبل الانتصاف التي تعالج حالات التعدي متعدد الأقاليم

تناولت هذه الجلسة التحديات التي تواجهها المحاكم في تحديد سبل الانتصاف من أجل الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بقضايا التعدي عبر الحدود.

وفي سبيل ذكر المعلومات الأساسية، أُشير إلى أن التحديات التي تكتنف تعدد الأقاليم ليست مشاكل جديدة بالنسبة إلى قانون الملكية الفكرية. وسلطت الجلسة الضوء على النشأة والتاريخ الدوليين لمعاهدات الملكية الفكرية التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر، وعلى نمو التجارة عبر الحدود بفضل الثورة الصناعية.

وعلى هذا الأساس، تناول المتحدثون مختلف سبل الانتصاف الممنوحة في القضايا الأخيرة للتعدي على الملكية الفكرية متعدد الأقاليم. وفي المقام الأول، ناقش المتحدثون القضايا الناشئة في منازعات التعدي على البراءات متعدد الولايات القضائية، التي تنطوي على براءات معيارية أساسية وشروط رخص عادلة ومعقولة وغير تمييزية تغطي حالات البيع في بلدان متعددة. وأُعرب المتحدثون عن وجهات نظر مختلفة بشأن سبل الانتصاف الملائمة.

وقد يؤدي أحد النُهج الرامية إلى تحديد الرخص في منازعات البراءات المعيارية الأساسية إلى منح سبل انتصاف تطبق فعلياً على الصعيد العالمي، رغم كونها صادرة عن محكمة وطنية. وعند مناقشة التحليل الذي أفضى إلى هذه النتيجة، أُشير إلى حالة ذات طابع تقليدي أكثر، وتتضمن هذه الحالة معملاً في إحدى الدول ينتج

نقاط النقاش

- هل يمكن للمحاكم الوطنية أن تضمن سبل انتصاف "عالمية"؟
- تحديد معدلات ترخيص للإيرادات المتأتية من خارج الولاية القضائية
- حجب الموقع وأوامر إلغاء الفهرسة العالمية
- سبل الانتصاف في حالات التعدي بالمشاركة عبر الحدود

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة العدل الاتحادية الألمانية [2017]: *Sealing System*، القضية رقم X ZR 120/15
- محكمة العدل الاتحادية الألمانية [2015]: *Audiosignalkodierung*، القضية رقم X ZR 69/13.
- المحكمة العليا لسنغافورة [2018]: قضية *Disney Enterprises, Inc and others* ضدّ *M1 Ltd and others* [2018] SLR 1318 5 [2018]، SGHC 206
- محكمة الاستئناف (القسم المدني) في إنجلترا وويلز [2018]: قضية *Unwired Planet* ضدّ *Huawei* [2018] EWCA Civ 2344

بضاعة مقلدة من أجل بيعها في السوق المحلية وتصديرها. وفي هذا السيناريو، يمكن لمحكمة ما أن تقيّم الأضرار على أساس المبيعات على الصعيد العالمي، أي على أساس كمية جميع البضائع المقلدة المنتجة من أجل السوق المحلية ولأغراض التصدير على السواء، وذلك لأن التصنيع في حد ذاته يشكل تعدياً على حق الملكية الفكرية. ونُوقشت أيضاً التحديدات المختلفة المتعلقة بتحليل العلاقة بين الأثر الحاصل وفعل التعدي، أو بين العمل المرخص والإتاوة المفروضة، وخاصة فيما يتعلق بالمكان الإقليمي الذي حدثت فيه هذه الأعمال.

وفي المقابل، قد يعتبر نهج مخالف معدل إتاوة البراءة على أنه متصل بشكل وثيق بالإقليم المحدد، ويشدد بشكل أكبر على الطبيعة الإقليمية للبراءات والاستنتاجات المحتملة المختلفة بشأن صحة البراءة أو الأعمال المرخصة في شتى الولايات القضائية المختلفة. وفي إطار هذا النهج، سيكون من غير العملي بالنسبة إلى محكمة وطنية أن تطبق معدل إتاوة عالمي.

وناقش المتحدثون أيضاً مسائل المنافسة التي تنشأ في سياق البراءات المعيارية الأساسية، مثل قيام أصحاب البراءات المعيارية الأساسية بحالات احتكار، وناقشوا في الوقت ذاته القيود المفروضة على الحق الحصري للبراءات المنشأة عن طريق المعايير. وتركز بعض الولايات القضائية بشكل أكبر على التحليل التعاقدي، بينما تتناول الولايات القضائية الأخرى المسألة من منظور قانون المنافسة، فضلاً عن الاستفسار عن وجود إساءة استخدام لوضع مهيمن في السوق.

وتناولت الجلسة أيضاً المسائل الناشئة عن الاضطلاع بإجراءات تقاض متوازية مع وجود جوانب متداخلة في قضايا التعدي عبر الحدود. وتضمنت التحديات المطروحة العلاقة بين الأحكام الصادرة عن محاكم في ولايات قضائية مختلفة، وكذلك الأوامر الزجرية ضد الدعاوى التي يسعى وراءها طرف ما في ولاية قضائية معينة من أجل منع الطرف الخصم من بدأ إجراء أو مواصلته في ولاية قضائية أخرى.

وانتقالاً إلى التعدي على حق المؤلف أو العلامة التجارية على الإنترنت، استعرض المتحدثون النُهج الخاصة بمنح أوامر حجب المواقع. وفي الحالات التي يكون فيها مشغلو المواقع الإلكترونية التي تتعدى على الملكية الفكرية خارج الولاية القضائية للمحكمة، يمكن للمحاكم في بعض البلدان أن تأمر مزود خدمة الإنترنت باتخاذ خطوات معقولة من أجل منع المشتركين لديه من النفاذ إلى المواقع المتعدية. وتستمد المحاكم سلطتها للقيام بما ذكر آنفاً من مصادر مختلفة. وفي بعض البلدان، اعتُمدت تشريعات محددة للملكية الفكرية من أجل إتاحة المجال لإصدار أوامر حجب المواقع باعتبارها وسيلة انتصاف؛ أما في بعض الولايات القضائية الأخرى، تُفسر قوانين الإجراءات المدنية القائمة على أنها تمكّن المحكمة من إصدار أوامر زجرية لحجب المواقع. وتصدر هذه الأوامر الزجرية، في بعض الحالات، كأوامر زجرية دينامية يمكن أن تمنع السبل الجديدة للنفاذ إلى المواقع المتعدية ذاتها غير المذكورة في الأمر الزجري الرئيسي. وتطرق المتحدثون إلى إمكانية إصدار أوامر إزالة من القائمة موجهة إلى محركات البحث في قضايا التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت، وما إذا ينبغي أن تكون هذه الأوامر عالمية أو محدودة جغرافياً أو مخصصة للتعدي عوضاً عن ذلك.

وتناول المتحدثون أيضاً السبل المختلفة التي تنظر فيها المحاكم في الصلة الإقليمية بين فعل التعدي وحق الملكية الفكرية المحمي. وذُكر أن بعض الولايات القضائية تفرّق بين المكان الذي حصل فيه فعل التعدي والمكان الذي نفّذ فيه. وبناء على ذلك، سيتسنى في بعض الحالات الكشف عن تعدٍ بالمشاركة عند ارتكاب فعل التعدي خارج الإقليم الذي يوفر الحماية للملكية الفكرية، وذلك في ضوء السوق المعنية بالمنتجات والترابط بين الأفعال المرتكبة خارج الإقليم الذي يوفر الحماية للملكية الفكرية وداخله.

واعترفت المحادثة بأنه بغية تحقيق الفعالية، يتعين على المحاكم وضع سبل انتصاف تستجيب لواقع العالم على نحو الذي تراه المحاكم. ومع ذلك، جرى التأكيد على أن اتخاذ نهج توسعي حيال سبل الانتصاف يختلف كثيراً عن توسيع نطاق الحقوق القانونية الجوهرية، وهو العمل الذي يبقى محصوراً على الهيئات التشريعية لا الهيئات القضائية.

الجلسة 8: الملكية الفكرية والقانون الدولي الخاص

تناولت الجلسة مسائل القانون الدولي الخاص التي تنشأ عند تطبيق الحقوق الوطنية للملكية الفكرية على صفقات الملكية الفكرية في عالم تسوده العولمة.

وعلى سبيل المثال، في قضية تتضمن عقداً لبراءات مسجلة في بلدان عديدة، يمكن لمحكمة ما أن تتخذ قرارها بوضوح بالنسبة إلى البراءات المسجلة في ولايتها القضائية – ولكن هل من الممكن أن تقوم بذلك بالنسبة إلى البراءات الأجنبية؟

واستُكشفت هذه الأسئلة عن طريق طرح مثال على منازعة دارت بين صاحب براءة معيارية أساسية يملك محفظة عالمية من البراءات ومصنّع يبيع في بلدان عديدة، وكانت المنازعة النزاع

نقاط النقاش

- الولاية القضائية
- القانون الواجب التطبيق
- الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة العدل العليا في البرازيل [2007]: قضية *Lilly Icos LLC* ضدّ *Limited Pfizer* ("قضية الفياغرا")، SEC-911
- محكمة الاستئناف (القسم المدني) في إنجلترا وويلز [2019]: قضية *Huawei* ضدّ *ZTE* EWCA Civ 38 (2019)
- المحكمة العليا بالاتحاد الروسي [2013]: قضية *VOIS* ضدّ *"Polet" OOO*، القضية رقم A53-25852/2013

بشأن المسائل المتعلقة بصلاحية وأهمية البراءة المعيارية الأساسية، والتعدي، والالتزامات العادلة والمعقولة وغير التمييزية، وما إذا ينبغي لمحكمة ما أن تمارس اختصاصها عندما تكون حالات البيع محدودة في الإقليم.

وفي مثل هذا السيناريو، جرى مقارنة نُهج مختلفة في هذا السياق بالنسبة إلى مبدأ "عدم ملاءمة المحكمة" (الذي بموجبه قد تقبل المحكمة الإجراءات أو ترفضها إذا كانت مقتنعة بإمكانية محكمة أخرى واختصاصها وملاءمة القضية لهذه المحكمة بقدر أكبر). وعلى مستوى أوسع، نظر المتحدثون في أوجه التقارب بين موقف القانون العام والقانون المدني، ففي حين أن نهج القانون العام يبدو أنه يميل إلى المرونة والقدرة التقديرية الممنوحة للمحكمة عن طريق هذه المبدأ، ينظر نهج القانون المدني في هذا المبدأ بطريقة نقدية نوع ما على أنه يتسم بطابع شخصي مفرط. ومن جهة أخرى، كان هناك رأي ينطوي على تحديد المحفل الطبيعي على أنه المحفل الذي يكون ارتباط الدعوى به أكثر واقعية وجوهرية.

ونظر المتحدثون أيضاً في مخاطر "البحث عن المحكمة الأنسب" وإمكانية استخدام تحليل *عدم ملاءمة المحكمة* كأداة لحماية اختصاص المحاكم الوطنية. وعُرضت المعضلة بوصفها تصادماً بين حمائية الولاية القضائية والواقع الاقتصادي، حيث تُعرض على المحاكم منازعات تنطوي على براءات محلية وأجنبية ومطالبات مختلفة وحالات تقنيات سابقة وأفعال تعدٍ، ويطلب من المحكمة رغم ذلك أن تبت في معدل إتاوة عالمي.

واقتُرحت نُهج ممكنة من أجل فصل المسائل في قضية ما وتحديد نطاق دراسة المحكمة بدراسة المسائل المتعلقة بالبراءات المحلية والمسائل التعاقدية. وسلط النقاش الضوء على الاختصاص الحصري الذي تمارسه المحاكم فيما يخص تحديد صلاحية البراءات المسجلة والتعدي عليها في المحكمة. ولدعم هذا النهج، استُشهد على وجه الخصوص باتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وبالحكم الوارد فيها الذي ينص على استقلالية البراءات الممنوحة للاختراع ذاته في بلدان مختلفة. وكان هناك أيضاً أفكار بشأن مدى إمكانية أن يجري، في محافل أخرى غير المحاكم القضائية، تحديد الأهمية ومعدلات الترخيص فيما يخص المنازعات المتعلقة بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية.

وفيما يتعلق بموضوع الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية وتنفيذها، استكشف النقاش عدداً من الأسئلة، ومنها على سبيل المثل، ما القدر الذي ينبغي أن توليه محكمة ما لحكم قضائي أجنبي يقضي بإبطال صلاحية براءة أجنبية عندما يكون تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية مطلوباً في الولاية القضائية التي تتبع لها المحكمة؟ وهل ينبغي أن يتأثر تقييم براءة محلية تغطي المنتج ذاته الذي تغطية البراءة الأجنبية بحكم قضائي أجنبي؟ وفي هذا السياق، ذُكرت الاعتبارات السياساتية التي نشأت عند التفاوض على *اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها* (2019)، وتحديداً بشأن استثناء الملكية الفكرية من نطاق الاتفاقية.

وتناولت الجلسة أيضاً مسألة تنفيذ المعاهدات الدولية للملكية الفكرية في البيئة الوطنية، وكذلك التزامات الدول الأطراف في المعاهدات المتتابعة المتعلقة بالموضوع ذاته. وأُعطي مثال على دولة صادقت على اتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (اتفاقية روما)، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (معاهدة الويبو)، وذلك بعد تاريخ أول أداء وتثبيت لتسجيل صوتي لمصنف موسيقي. وبموجب اتفاقية روما، ليست الدولة ملزمة بالتزامات الاتفاقية بالنسبة إلى التسجيلات الصوتية المثبتة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ في تلك الدولة، بينما تحمي معاهدة الويبو جميع المصنفات التي لم تكن في الملك العام وقت دخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد نتج عن تطبيق المبدأ الوارد في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدة، الذي ينص على تطبيق المعاهدات المتتابعة المتعلقة بالموضوع ذاته، واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، التي تسمح باتفاقات خاصة بين الأعضاء اتحاد بيرن، الاعتراف بالحقوق الحصرية لمنتجي الأداء والتسجيلات الصوتية.

الجلسة 9: آخر المستجدات في محاكم الملكية الفكرية

عرض النقاش أخبار من بعض الولايات القضائية للدول الأعضاء في الويبو، التي أجرت مؤخراً إصلاحات قضائية تؤثر على الفصل في قضايا الملكية الفكرية. وتبادل المتحدثون التجارب الوطنية الخاصة بالإصلاحات واستكشفوا الأسباب السياساتية الكامنة وراءها.

وبشكل عام، شاركت الإصلاحات التي عرضها المتحدثون الأهداف المشتركة بشأن زيادة اختصاص الجهاز القضائية فيما يخص المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وتضمنت بعض الدوافع المشتركة لهذه التغييرات زيادة عدد قضايا الملكية الفكرية المعروضة على المحاكم والرغبة في تحسين الفعالية، والحاجة إلى مزيد من الاتساق بين القرارات الصادرة عن مختلف المحاكم، والحاجة إلى عدد أكبر من القضاة ذوي المعرفة المتخصصة بالملكية الفكرية من أجل معالجة المسائل التقنية الناشئة عن منازعات الملكية الفكرية، والرغبة في تعزيز زيادة الثقة العامة في نظام الفصل في قضايا الملكية الفكرية.

وتبادل المتحدثون الخيارات التي اتخذتها كل ولاية من الولايات القضائية من أجل تنفيذ التدابير الإصلاحية، مثل إنشاء غرف للملكية الفكرية ضمن المحاكم الحالية، وتأسيس محاكم جديدة ابتدائية واستئنافية، ودعم قضاة الملكية الفكرية كي يكتسبوا التخصص بشكل أكبر، وإصلاح النظام الداخلي الذي يحكم إدارة منازعات الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، في أحد الولايات القضائية، توخى الإصلاح مواءمة مصادر قانون الإجراءات لأغراض منازعات الملكية الفكرية، وإدراج بعض الجوانب القضائية التقنية مثل إدراج أحكام بشأن بدء إجراءات الإلغاء أو إلغاء الصلاحية كدعوى مضادة في إطار إجراءات التعدي على المستوى القضائي (وليس

المستوى الإداري). وفي سياق تشجيع قضاة الملكية الفكرية المتخصصين، اعترف المتحدثون أيضاً بالصعوبات التي تكتنف استبقاء القضاة الذين يمتلكون الخلفية التقنية المطلوبة أو التدريب المطلوب كي يفصلوا في بعض المنازعات التقنية للملكية الفكرية.

وإضافة إلى التغييرات الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من التخصص في الهياكل القضائية، استعرض المتحدثون أيضاً جوانب أخرى من الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بالملكية الفكرية، مثل تحسين عمليات التحقيق، ولا سيما في القضايا المتلقة بالتكنولوجيات الجديدة؛ وزيادة الشفافية في محاكمات الملكية الفكرية، على سبيل المثال، من خلال الكشف علناً عن الوثائق وبث جلسات الاستماع على الإنترنت؛ وتعزيز التبادل مع الأطراف الأجانب مثل الولايات القضائية الأخرى والمنظمات الدولية.

الجلسة 10: الفصل في قضايا الملكية الفكرية بواسطة المحاكم الإقليمية

ناقش المتحدثون في الجلسة الفصل في قضايا الملكية الفكرية من خلال أربع محاكم إقليمية أو أربعة أنظمة إقليمية، وهي محكمة العدل لجماعة دول الأنديز، ومحكمة العدل في بنيلوكس، والنظام الإقليمي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، والمحكمة المقترحة الموحدة للبراءات. وناقش المتحدثون أثر المحاكم والأنظمة الإقليمية على مواءمة الملكية الفكرية والتفاعل بين الأنظمة الإقليمية والوطنية للفصل في قضايا الملكية الفكرية.

نقاط النقاش

- عمل محكمة العدل لجماعة دول الأنديز، ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل في بنيلوكس، والمحاكم في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، والمحكمة الموحدة للبراءات التي سيتم إنشاؤها عمّا قريب.
- دور المحاكم الإقليمية في تفسير قوانين الملكية الفكرية ومواءمتها
- التوفيق بين النظم القضائية الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية

وقدم المتحدثون لمحة عن السجلات المختلفة لأنظمة الفصل في قضايا الملكية الفكرية في كل منطقة، والزخم السياساتي لهذه الأنظمة وهياكلها. وقدمت هذه العناصر المذكورة قواسم مشتركة بوصفها دوافع لتأسيس الآليات الإقليمية للفصل في القضايا. وبشكل عام، يتمثل السبب وراء ذلك في الرغبة في تحقيق المزيد من الترابط في تفسير قوانين الملكية الفكرية وتنفيذها في منطقة ما.

وبناءً على الظروف الإقليمية، يمكن أن يتخذ هدف تحقيق المزيد من الترابط أشكالاً عديدة. إذ يمكن أن يدعم هذا الهدف قراراً سياسياً من أجل ملاءمة القوانين الموضوعية للملكية الفكرية، أو يكون جزءاً من عملية أوسع للاندماج الإقليمي، بما في ذلك الاندماج الاقتصادي من أجل إنشاء سوق مشتركة. وعلى مستوى عملي أكثر، يمكن أن يعزز إنشاء سبيل إقليمي من أجل الفصل في القضايا قدراً أكبر من الاتساق وإمكانية التنبؤ بين التفسيرات الوطنية المختلفة، وأن يخفف من حوافز البحث عن المحكمة الأنسب لدى المتقاضين، ويبسط إجراءات الحماية من طرف أصحاب الحق في شتى الأقاليم المتعددة ويجنّب انتشار التقاضي الموازي، ويسد ثغرات التنفيذ.

واتضح أن طبيعة الآلية القضائية الإقليمية ودورها يتنوعان في شتى المناطق. وعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء الهيئة كمحكمة متخصصة بالملكية الفكرية، أو لتكون محكمة ذات اختصاص عام تصبح سبيلاً يستقطب الانتباه من أجل حل مسائل الملكية الفكرية. وعند وجود حافز للتقليل من حالات عدم التوافق بين قرارات الهيئات القضائية الوطنية (التي يمكن أن تؤثر أيضاً على الأقاليم في كامل المنطقة)، يمكن إنشاء محكمة عليا وإعطاؤها صلاحية إصدار قرارات ملزمة للدول أو الأطراف. ومع ذلك، لا تعمل المحاكم الإقليمية باختصاص الاستئناف فحسب. ففي بعض المناطق، قد تقدم المحاكم الإقليمية إرشاداً إلى الدول الأعضاء بشأن امتثال اللوائح الوطنية للقانون الإقليمي، أو قد تصدر فتاوى للمحاكم الوطنية بشأن الأسئلة القانونية، إذا طلبت المحاكم الوطنية ذلك، دون تحديد المنازعات بين الأطراف.

وتطرق النقاش إلى جوانب متعددة من التفاعل بين آليات الوطنية والإقليمية للفصل في القضايا، وهي مصنفة حسب العناصر الهيكلية والموضوعية والإجرائية التي جرت مناقشتها. فعلى سبيل المثال، عند تُعطى محكمة إقليمية ما صلاحية اتخاذ قرارات أولية ذات طابع استشاري، يمكن تصنيف العلاقة بين المحاكم الوطنية والإقليمية على أنها شكل من أشكال الحوار، وكدعم للفصل الوطني في القضايا. ومن جهة أخرى، يمكن أن تُخوّل آلية إقليمية للفصل في القضايا الاختصاص الحصري بخصوص بعض المواضيع.

ونشأ عن التجارب الإقليمية المتبادلة عنصر آخر وهو مجموعة المسائل العملية التي تخوض فيها الهيئات الإقليمية على مستوى تشغيلي، بما في ذلك، على سبيل المثال، ضرورة استيعاب تعددية اللغات بين القضاة، وإمكانية الاجتماع في أماكن جغرافية مختلفة، والجمع بين مختلف التقاليد والأنظمة القانونية في نظام داخلي مشترك.

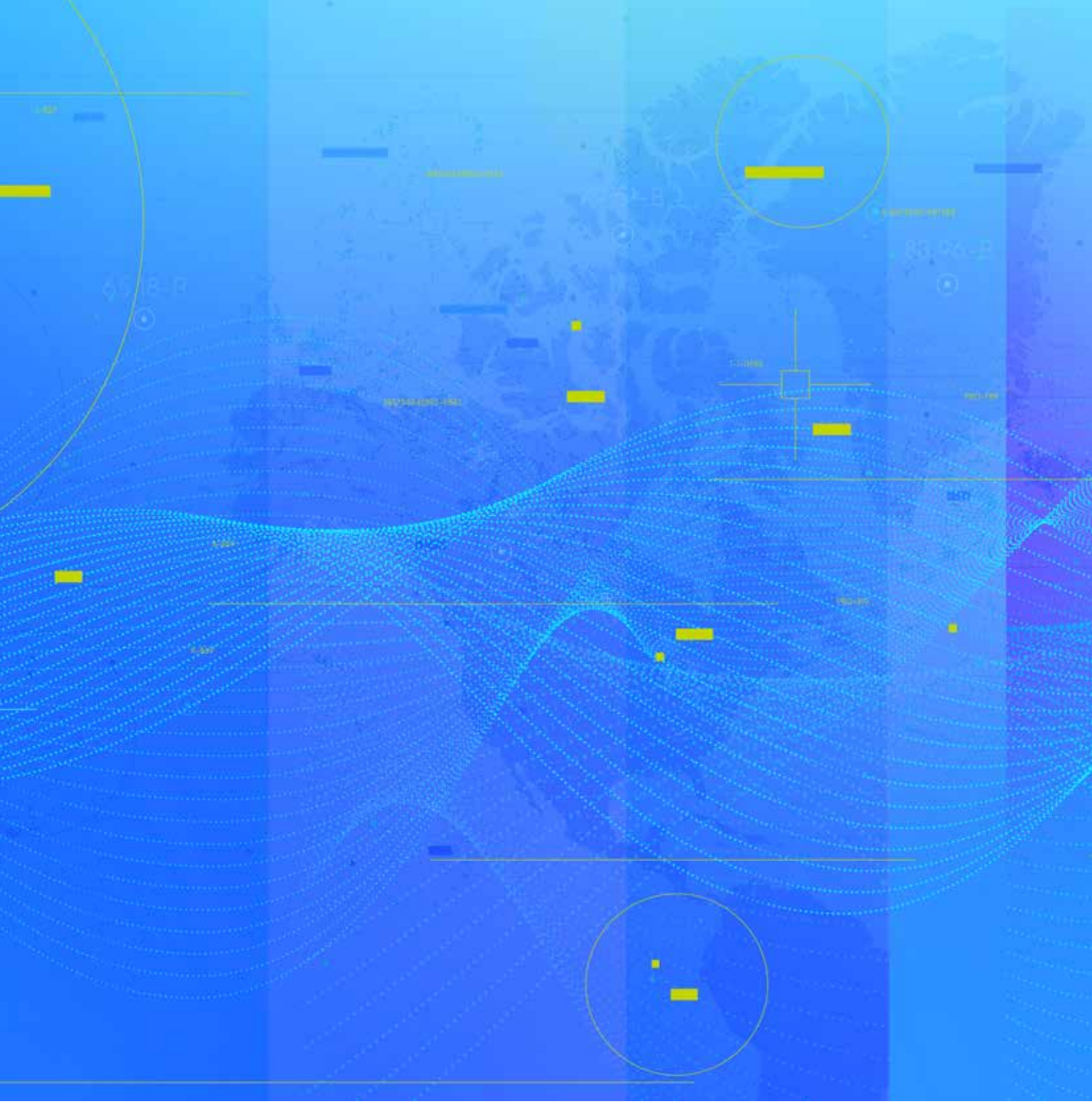

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 22 41+
الفاكس: 28 54 733 22 41+

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices